

# ما الخيار المقبل الشيشة أم التنمية؟ الصراعي: مشروع الدائري الأول مثال صارخ لتعطيل التنمية في البلاد



• عادل الصراعي

طالب النائب عادل الصراعي سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بترجمة ما ورد في النطق السامي الذي ألقاه سمو أمير البلاد في افتتاح أعمال دور الانعقاد الجاري لمجلس الأمة خصوصاً فيما يتعلق بتطبيق القوانين التي هي من هيبته الدولة والحكومة.

وكما دعا إلى عدم تنازل الحكومة عن اختصاصاتها القانونية، وقال «كفانا ما ضاع من هيبته القانون، وما ندفعه الآن من ضياع في التنمية بسبب ضياع هيبته القانون». ورفض الصراعي في تصريح للصحافيين أسس اتهام مجلس الأمة بأنه معطل للتنمية، مشيراً إلى أن مشروع الدائري الأول مثال صارخ على تعطيل التنمية، فضلاً عن تحميل المال العام كلفة بسبب عدم الحكومة للداول تعويضاً نظراً لعدم تسليمها هذا الموقع حالياً من الشواطئ، وذلك منذ أكثر من سنتين، مبيناً أن الإشكالية متعلقة بالمقهي الواقع في الموقع أكثر من سنتين، مبيناً «هناك من يريد إبطال رسالة للشارع، إما تنمية وإما شيشة، أي أن الشيشة هي التي توقف التنمية في الكويت». ووصف بداية وزير الأشغال وزير الدولة لشؤون البلدية د. فاضل صفر بغير المشجعة، وطالبه بتوضيح حقيقة موقفه الجديد بعدما كان مؤيداً إزالة هذا المقهي عندما كان عضواً في المجلس البلدي، لكنه لم يمارس صلاحياته بإعادة قرار المجلس البلدي الذي وافق على إزالة المقهي، مؤكداً أن نقل هذا الموقع ثلاثة أمتار فقط سيؤدي في كلفة المشروع كما ستأخر مدة أطول.

وأضاف الصراعي أن إبطاء مشاريع التنمية ما يتعلق في تطوير الطرق، وإلا فإن الرسالة التي يريدون إيصالها هي أنه لا تنمية إلا بارتضاء مجموعة من الأشخاص. من جانب آخر أعلن الصراعي تبنيته اقتراحاً سيرضه على جلسة المجلس المقبلة ويتعلق بتشكيل لجنة تحقيق من ثلاثة نواب مهمتهم فحص ملفات جميع أصحاب الأعمال، وذلك في إطار متابعة الخلل في التركيبة السكانية، وازدياد العمالة السائبة التي بلغ ترددي أوضاعها حد سرقة الكيبلات النحاسية وأغطية

# الخرفاني عاد إلى البلاد بعد تعزية خليفة بن زايد



• الخرفاني خلال تعزيتة خليفة بن زايد

عاد إلى البلاد مساء أمس رئيس مجلس الأمة جاسم الخرفاني قادماً من دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بعد أن قدم واجب العزاء إلى رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في وفاة المغفور له، بإذن الله، شقيقه الشيخ ناصر بن زايد آل نهيان، وضم الوفد عدداً من النواب.

وكان في استقبال الوفد لدى وصوله وزير التجارة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أحمد باقر والإمين العام لمجلس الأمة الكندري وكبار المسؤولين بالأمانة العامة لمجلس الأمة. وكان الخرفاني غادر البلاد أمس مترسداً الوفد البرلماني للتعزية.

# الراشد يشيد بموقف عائلة الغنام من الظواهر السلبية ويستعجل قانون «المعسرين»

أشاد النائب علي الراشد بموقف عائلة الغنام من قضية الظواهر السلبية التي تضمنتها حفل مستشفاهم الخاصة والتي أثارت المجتمع الكويتي، منوهاً بالإجراءات التي اتخذوها لمحاسبة من كان وراء تنظيخ هذا الحفل والتوضيح الذي نشر بكل الصحف ويحتوي على اعتذار للشعب.

وقال تشكر آل الغنام الكرام على موقفهم، وتؤكد ثقنا بهذه العائلة الكريمة بموقفها عنها جيبها للكويت واحترامها للعادات والتقاليد والتمسك بمبادئ شريعتنا السنية.

وأضاف، ما حدث من بعض المبالغات في حفل المستشفى لا يزعزع ثقنا في هذه العائلة.

ومن ناحية أخرى طالب الراشد الحكومة بالإسراع بتقديم مشروع قانون المعسرين لرفع الظلم والمعاناة عن المواطنين، مشدداً على ضرورة البحث عن البية لمساعدة المقترضين الذين يعانون من تحمل اعباء إضافية، نتيجة ارتفاع معدلات الفوائد من قبل البنوك والشركات الائتمانية دون أي ذنب منهم، مشيراً إلى ضلوع الحكومة في معاناة المواطنين لعدم تقنينها لنظام الاقتراض وتفاقمها عن الدور الرقابي المنوط بها القيام به تجاه البنوك والشركات.

# البراك يسترجع إحالة نقابة الاستثمار إلى النيابة وينتقد باقر: «الشعبي» يدعو النواب إلى رفض مراسيم «الحل»

وجدد النائب مسلم البراك طلب مناقشة الأسباب التي دعت وزير المالية الحالية رئيس وأعضاء نقابة الهيئة العامة للاستثمار إلى النيابة العامة، مؤكداً أن هذا الطلب قدم من قبل مجموعة كبيرة من النواب، والحكومة طلبت التأجيل حينذاك لمدة اسبوعين، وتالياً حل مجلس الأمة.

وقال البراك «نحن لا يمكن أن نتنازع عن القضايا التي تمس البلد، خصوصاً قضايا التجاوزات التي تمس المال العام، مستغرباً أن تنقلب الأوضاع، وتم معاقبة من يحاول كشف التجاوزات، وهو الدور الذي قام به رئيس وأعضاء نقابة الهيئة، ونحن نعتز بدورهم الداعي إلى حماية المال العام، الذي يعتبر جزءاً من مسؤولياتهم، والقانون يتطلب منهم الإسراع في كشف أي تجاوزات في حال وجودها.

أكد البراك أن وزير التجارة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة أحمد باقر تجاوز الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة بإعلانه تصويت الحكومة في انتخابات نائب الرئيس، مطالبا سمو رئيس مجلس الوزراء أو نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بتوضيح ما إذا كان الموقف الذي تم الإعلان عنه هو موقف حكومي أو مجرد اجتهاد من الوزير باقر.

وقال البراك في تصريح له «فوجدنا بتصريح الإخ أحمد باقر بإعلان تصويت الحكومة في انتخابات نائب رئيس مجلس الأمة، ٥، ٥، ٥، في الجولة الأولى، و٧، ٧، ٧، الجولة الثانية، أي يتضح من هذه التوزيعية التي أعلن عنها أنها صدرت بقرار من مجلس الوزراء، في حين أن الدستور نص على أن مداوات مجلس الوزراء سرية ولا يجوز الكشف عنها، لأسبابنا أن لائحة مجلس الأمة تقتضي السرية في التصويت لجميع الأعضاء بمن فيهم الحكومة».

وأضاف: «إننا أمام أمر لا نعرف فيه حقيقة ما أعلن عنه الوزير باقر والغاية التي يريد أن يصل إليها من خلال هذا التصريح والجهة التي أراد أن يخاطبها، حتى ولو خالف الدستور واللائحة، أم أن هذا النهج كان نهماً جيداً ويستوراً لا نعلم عنه شيئاً»، وسأل البراك الما إذا يعلن الأخ باقر عن تصويت الحكومة في الانتخابات التي تمت في الجلسة الافتتاحية، بما فيها انتخابات الرئاسة واللجان البرلمانية حتى يتفهم مع نفسه، ويكمل الصورة والشهد في الموقف الحكومي مما يبرر بعد ذلك الاجتهاد الذي قصده في تصريحه في شأن انتخاب نائب الرئيس فقط؟».

وزاد: «هل أراد الأخ باقر أن يبرر بتصريح ٥، ٥، ٥، لنفسه أم للحكومة، أم لأطراف عناهم بذاتها، وهل ما صرح به الأخ باقر يعبر عن موقف الحكومة أم هو اجتهاد شخصي تبرع به؟»، وقال: «نحن في انتظار الإجابة عن هذا السؤال سواء من خلال سمو رئيس مجلس الوزراء، أو من خلال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المتحدث باسم الحكومة، خصوصاً أنه لم يعلن في الصحافة أن هناك قراراً صدر بتعيين الأخ الوزير أحمد باقر متحدثاً باسم الحكومة».



• مسلم البراك

فيما دعا الناطق الرسمي باسم كتلة العمل الشعبي النائب مسلم البراك أعضاء مجلس الأمة (النواب) إلى ضرورة رفض المراسيم بقوانين المتعلقة بالمرئانية العامة للدولة البالغة ١٨ مليار دينار التي أصدرتها الحكومة أثناء فترة حل مجلس الأمة، أعلن عن برنامج عمل الكتلة التشريعي لدور الانعقاد الحالي للمجلس الممتضم ٣ اقتراحات قانونية قدمت إلى الامانة العامة فعليا و٥ اقتراحات بقوانين أخرى انتهت من مرحلة الصياغة النهائية تمهيدا لتقديمها.

وقال البراك في تصريح صحافي أن الكتلة تحرص على أن تتم معالجة الأوضاع التنموية والمعيشية للمواطنين التي تسنهاها بشكل فعلي أثناء الحملات الانتخابية، موضحاً أن أعضاء الكتلة اتفقوا خلال الاجتماع الذي عقده بعد إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية وناقشوا خلاله هذه الأوضاع على تقديم عدد من الاقتراحات بقوانين من شأنها أن تسهم في معالجة تلك الأوضاع.

وأشار البراك إلى أن الكتلة تقدمت فعلاً باقتراح بقانون لكشف الذمة المالية للوزراء والنواب والقضاة في الدولة، مؤكداً أن هذا القانون يمثل جزءاً كبيراً من عملية الإصلاح السياسي عبر إيجاد الفصل الكامل بين المشاركة في إدارة الدولة وبين العمل التجاري، خصوصاً أن هناك شعوراً بأن جزءاً كبيراً من الفساد هو نتيجة لعدم وجود مثل هذا القانون.

والحكومة والذي انسحبت الحكومة على اثره وادى بعد ذلك إلى حل مجلس الأمة. وتابع البراك أن الكتلة ستقدم باقتراح بقانون يقضي برفع سقف عدد الأولاد من ٧ إلى ١٠ مع زيادة قيمة علاوة الأبناء إلى ٧٥ ديناراً إضافة إلى اقتراح بقانون آخر سيخدم لتنظيم بناء الديونيات وفق شروط موضوعية، إيماناً منا بأهمية الديونيات والدور الذي تلعبه في المجتمع الكويتي.

وأضاف «الاقتراح بقانون الرابع الذي ستقدم به الكتلة يقضي بإنشاء مدن طبية بمستوى مهني عال تضم مختلف التخصصات بحيث يتم ما نسبته ٤٠٪ للقطاع الخاص على أن يطرح في المزاد العلني و١٠٪ لمؤسسات الدولة و٥٠٪ للاكتتاب العام مؤكداً أن هذا الأمر سيؤدي إلى رفع الكفاءة التنموية للقطاع الصحي، باعتبار أن هذه المدن ستكون لديها القدرة الكاملة على الاستعانة بكبار الاستشاريين في مختلف التخصصات ومهنية تعريضه ذات مهنية عالية وبمجان بمستويات وجودة عالية وتقديم خدمات طبية للرعي».

وزاد البراك أن اقتراحا بقانون سيخدم لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية، مشيراً إلى أن القانون الحالي وضع على المواطن الرابع في التقاعد قيوداً غير مبررة، خصوصاً في ظل وجود أعداد كبيرة على قوائم الانتظار من طالبي الوظائف لدى الخدمة المدنية.

وأضاف البراك «تقدمنا باقتراح قانون بتسوية القروض لمعالجة اوضاع المقترضين، مشدداً على أن ضعف الدور الرقابي للبنك المركزي والجشع في ارتفاع اسعار الفائدة، إضافة إلى بعض الممارسات التي تقوم بها البنوك وراء المساهة التي يعيشها المواطن وأسرتها، معرباً عن أمته في أن يجد هذا الاقتراح بقانون الدعم الأكبر من النواب والتفهم المطلوب من الحكومة لإقراره».

وزاد البراك «التكفل قدم اقتراحا بقانون لربط سقف الائتاج بالاحتياطي المأمك بعد أن تبين من الاختبار البرامي أن الاحتياطي المؤكد ٢٤ مليار برميل وليس كما يدعي البعض ٩٩ ملياراً موضحاً أن هذه المعلومة وردت في التقرير السري الصادر عن شركة نفط الكويت في شهر ديسمبر ٢٠٠١ لفترة حتى ٢٠٠٣، مشيراً إلى أن الكتلة تعتقد أن هذا الاقتراح سيحمي حقوق الإيجال المقبلة والثروة النفطية، خصوصاً في ظل تزايد الغواض المالية في الوقت الحاضر».

وأضاف البراك أن الكتلة انتهت من الصياغة النهائية لعدد من الاقتراحات بقوانين تمهيداً لتقديمها إلى الامانة العامة لمجلس الأمة وهي الاقتراح بقانون لزيادة رواتب الموظفين والمعاشات التقاعدية ومقتلي المساعدات الاجتماعية والمعاقين الذين نقل أعمارهم عن ١٨ سنة عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمعاقين الذين تزيد أعمارهم على ذلك عن طريق التأمينات الاجتماعية وذلك بواقع ٥٠ ديناراً دون وضع سقف للراتب، مشيراً إلى أن هذا القانون هو الذي أحدث الخلاف بين المجلس

# راعي الفحماء يعيد تقديم اقتراح شراء القروض

جدد النائب عبدالله راعي الفحماء اقتراحه حول شراء ديونيات أصحاب القروض الاستهلاكية وإعادة جدولتها من دون فوائد.

ويتضمن الاقتراح شراء الدولة أصل دين المواطنين المدينين للبنوك بنظام القروض المسطحة، الذين اقتترضوا من البنوك قبل تاريخ ٢٠٠٧، ٤، ١، وتقوم بإعادة المبالغ التي سددت بها قيمة القروض للبنوك من المواطنين بعد جدولتها عليهم من دون فائدة أو ربح ويرجع المقترض أصل الدين فقط، دون فائدة أو ارباح للدولة ولا يحق للدولة المطالبة بالفوائد أو الإرباح ولا يلزم المقترض الا بدفع أصل الدين الذي أخذ من البنك.

وتعتبر قيمة المبالغ التي تدفعها الدولة لشراء المديونية عن المواطنين قرضاً، عليهم أن يقوموا بتسديدهم على فترة زمنية لا تتجاوز خمس عشرة سنة، وللمقترض حرية لا تتعدى الـ ٢٠٪ من الراتب الذي يتقاضاه المواطن.

ويلزم البنك المركزي البنوك بالأداء بتجاوز أي قرض يمنح للمواطن مع الإجماع على أن يكون التصويت عليه نداء بالاسم.

وتؤخذ جميع المبالغ اللازمة لهذا القانون من احتياطي الاجيال، وترجع القيمة التي تأخذ على مدى ٢٥ سنة، وتلزم الدولة بإرجاع الإصول إلى صندوق احتياطي الاجيال دون فائدة من المواطنين التي تقوم الدولة بدفع قروضهم عنهم لدى البنوك.

# الشايحي يسأل عن مدن العمال

في سؤال إلى وزير البلدية، قال النائب عبدالعزيز الشايحي إن مشكلة سكن العمالة الوافدة وسط التجمعات السكنية تشكلت هاجساً لدى المواطنين لما لها من تداعيات خطيرة، وما لهذه العمالة من عادات وتقاليد تخالف سلوك المجتمع الكويتي، وعلى الرغم من أنه تم تخصيص مواقع لسكن العمالة إلا أن معاناة المواطنين من هذه الظاهرة ما زالت مستمرة، مطالباً بإفادته بجدول تفصيلي بالمواقع والمساحات والطاقة الاستيعابية للمدن العمالية، وموقع البنية التحتية لهذه المدن وإلى أي مرحلة وصلت عملية التجهيز والإنشاء، وكذلك بالجدول الزمني لهذه المدن وألية وحواريخ انتقال العمالة إلى هذه المناطق؟ وهل تم التنسيق مع وسائل النقل العام، لتوفير باصات لنسهيل الانتقال من المدن العمالية إليها، وكذلك توفير محطات لهذه الوسائل؟ وهل تخافوا اشتراطات الرقابة الأمنية والصحية لمواقع سكن العمالة الوافدة، وكذلك اشتراطات الامن والسلامة للمدن ذاتها؟

# القلاف: ما هي آلية تعيين أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية؟

هو الشاكي، فهل تم هذا التصريح بناء على تقرير لجنة تحقيق تم تشكيلها آنذاك؛ أو هو رأي شخصي للمعيدة؟ مع تزويد نسخة من تقرير لجنة التحقيق إن وجد، وإن لم يجد أي تحقيق في الواقعة فما هي اسباب عدم تشكيل لجنة تحقيق للتحقق في الواقعة المذكورة؟

وحول تشكيل لجنة للتحقيق حول اجازة كتب د. يوسف الرجيب برئاسة د. كامل الصالح وعضوية د. منصور السعيد ود. عبدالمعطي طلب افادته عن القرار التي توصلت اليه اللجنة ان كان لمصلحة الدكتور الرجيب هل تم فعله؟ وإن لم يتم فعليه فما هي الاسباب والمبررات لعدم التفعيل؛ مع تزويدنا بنسخة من هذا التقرير.

وطلب من وزير المواصلات تزويد بنتائج وتوصيات اللجنة الوزارية التي شكلها وزير المواصلات الأسبق الشيخ أحمد عبدالله برئاسة وكيل الوزارة الأسبق حامد حاجة وعضوية طيارين من الخطوط الجوية الكويتية وعدد من ضباط القوة الجوية الكويتية مع تزويده بجمع التوصيات والمستندات وماذا تم تنفيذ من تلك التوصيات، وإن لم يتم تنفيذ التوصيات فما هي الاسباب؟

وتفاصيل عقد انشاء المبني الجديد المؤقت لمعاملات الرادار مع تفاصيل اي عقد تعديل على العقد الاصلي ان كان هناك اي تعديل.

وهل تم اعتماد سلامة مبنى برج المراقبة الجوية الموجودة به عمليات الرادار الحالي وعمليات برج المراقبة وصيانة الاجهزة اللاحقة من قبل اي دائرة او وزارة؟ فإن كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

ما هي نتائج وتوصيات شركة سيركو SERCO العالمية التي اعتمدت عليها ادارة الطيران المدني لدراسة احتياجات المراقبة الجوية؛ وماذا تم من هذه التوصيات؛ وإن لم يتم تطبيق بعضها فما هي الاسباب مع تزويدي بالمستندات.

ومتى تم تركيب نظام النزول الآلي ILS مدرج ٣٣ شمال في مطار الكويت الدولي؛ وما هو العمر الافتراضي لهذا الجهاز مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك؟

# سأل عن نتائج لجنة المواصلات حول الطيران المدني

وجه النائب حسين القلاف سؤالين إلى وزير التربية والمواصلات طلب من الأول تزويده بتفاصيل هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وبالتقرير العلمية الصادرة باعتماد الكتب الخاصة بالإقسام العلمية في كلية التربية الأساسية، متضمنة المستندات المقدمة لتزويدها إلى مكتبة الطلاب وموافاتها بموافقة مجالس الاقسام العلمية عليها.

والمستندات الخاصة بتعيين اعضاء هيئة التدريس في الاقسام العلمية في كلية التربية الأساسية للاعوام من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧، مع ارفاق صورة من الاعلانات التي تم نشرها وتتضمن الشروط الواجب توافرها في المتقدمين، وهل تم استثناء اي من المتقدمين؛ ومن قام بالموافقة على الاستثناءات؟

وكشف يتضمن اسماء وتخصصات المتقدمين الى الاقسام العلمية في كلية التربية الأساسية والنسب الحاصلين عليها للاعوام من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧، كما يرجى ارفاق صور من شهاداتهم العلمية (بكالوريوس - ماجستير - دكتوراه) وخبراتهم العملية وصورة عن شروط الانتخاب المتوصف عليها حسب اللوائح والنظم المتبعة في الكلية.

وطالب بتزويده بالآلية المتبعة في اختيار المرشحين للقيام باعطاء الدورات الخاصة في كلية التربية الأساسية وما هي الشروط الواجب توافرها في هؤلاء المرشحين، وتزويده بكشف، يتضمن اسماء وتخصصات هؤلاء المرشحين التي قاموا بتدريسها للاعوام من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧، كما يرجى ارفاق صور من شهاداتهم العلمية (بكالوريوس - ماجستير - دكتوراه) وخبراتهم العملية وصورة عن شروط المتخصص عليها حسب اللوائح والنظم المتبعة في الكلية لتلك الحالات.

وكشف يتضمن اسماء معيدي البعثات بالاقسام العلمية بكلية التربية الأساسية وتخصصاتهم والنسب الحاصلين عليها للاعوام من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٧، مع ارفاق صورة من الاعلانات التي تم نشرها وتتضمن الشروط الواجب توافرها في المتقدمين، وهل تم استثناء اي من المتقدمين، ومن قام بالموافقة على الاستثناءات؟

# الحريش: «حديس» تحترم الدور الوطني لأحمد السعدون

نفى النائب د. جمعان الحريش ما نشرته بعض الصحف المحلية وضمنته معلومة مغلوطة بشأن اجتماع عقدهه كتلة «حديس» البرلمانية مع النائب احمد السعدون، مؤكداً أنه لم يكن ولم يتم اي اجتماع، وان ما ورد بنص الخبر غير صحيح، وعار عن الصحة جملة وتفصيلاً، كما ان ما ذكر في لسانه من عبارات طرحت خلال الاجتماع لا تمت للواقع بصلة نهائياً، مشيراً إلى أنه يحترم ويقدر تاريخ وورثه النائب الفاضل احمد السعدون وعطاءه الوطني المميز طوال سنوات عمله السياسي الطويلة.

وشدد الحريش على ضرورة ان تتحرى صحافتنا المحلية التي نعتز بها وبالذور الوطني الذي تقوم به الدقة والموضوعية فيما تنقله وتتناوله حتى لا تتدفع في الاساءة وتشويه سمعة رموز ورجالات الكويت.

«حقوق الإنسان» تبحت «التجارة بالبشر»

اعلن عضو لجنة حقوق الإنسان النائب د. محمد حسن الكندري أن اللجنة ستبحث في اجتماعها المقبل التقرير الصادر عن الولايات المتحدة بشأن إبقاء الكويت على قائمة الدول المتجارة بالبشر.